المطاعم الشعبية ترفع أسعارها «دون إذن رسمي»!.. و«التموين» تنفي صدور تعرفة جديدة

إبراهيم لـ«الوطن»: تسعيرة جديدة للسندويش والكعك تصدر خلال أسبوع

فادي بك الشريف

عمد عدد من المحال والمطاعم الشعبية إلى رفع أسعارها بشكل كبير خلال اليومين الماضيين، من دون انتظار الأسعار الجديدة المقرر الإعلان عنها فيما يخص المأكولات الشعبية (الفلافل والبطاطا..) وأسعار الصمون والكعك والخبز السياحي».

مبررات أصحاب المحال و«السيمفونية» المستمرة، تتحدث عن الغلاء الكبير لأجور وتكاليف العديد من المستلزمات الداخلة في المواد والسندويش المبيع ومختلف المأكولات الشعبية، وخاصة أن سعر كيلو البندورة يتراوح بين ٣ آلاف و٣٥٠٠ ليرة، والبطاطا تجاوز سعرها ٢٥٠٠ ليرة، ناهيك عن ارتفاع أسعار «الخيار والألبان ومادة الطحينة وبشكل خاص الزيوت المستخدمة بقلي المواد الفلافل والبطاطا»، لاسيما مع تجاوز سعر ليتر الزيت النباتي ١٥ ألف ليرة سورية (إن وجد)، ناهيك عن ارتفاع سعر ليتر زيت الزيتون، من دون أن ننسى ارتفاع حوامل الطاقة التي وصل معها سعر أسطوانة الغاز الصناعي إلى ١٥٠ ألف ليرة، وكذلك تأثير الواقع الكهربائي على عمل المحال الشعبية ناهيك عن أجور العمالة.

هذه المبررات واستغلال الظروف الراهنة باتت أمراً واقعاً، لدرجة تسبق فيه دائماً أسعار المحال النشرات التموينية والأسعار الرسمية الصادرة، ضاربة بعرض الحائط أي دراسة جديدة لرفع أسعار المواد، التي اعتدنا أن تأتي ملبية للرفع الحاصل في الأسواق.

هذا وتجاوز سعر سندويشة الفلافل ٢٠٠٠ ليرة بزيادة ٨٠٠ ليرة على السعر، ووصل سعر قرص الفلافل إلى ١٥٠ ليرة ، كما تراوح سعر سندويشة البطاطا بين ٣٠٠٠ ليرة و٤٠٠٠ ليرة، بزيادة أكثر من ٥٠٠ ليرة، وربطة الخبز السياحي وصلت إلى ٣٥٠٠ ليرة بزيادة ١٠٠٠ ليرة، وكيلو الصمون تجاوز ٤ آلاف ليرة بزيادة ١٥٠٠ ليرة، والكعك تجاوز ٦ آلاف وأكثر، ناهيك عن ارتفاع تكاليف المأكولات الشعبية ليصل سعر كيلو الحمص الناعم (المسبحة) لـ٨ آلاف ليرة، والمتبل والحمص لأكثر من ٨ آلاف.

وفي السياق، نفى مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق محمد إبراهيم في تصريح لـ«الوطن»، صدور الأسعار الجديدة للسندويش والكعك والصمون والخبز السياحي، كاشفاً أنها ستصدر خلال أسبوع.

وأكد أن أي محل مخالف يبيع سندويشة الفلافل بأكثر من ١٢٠٠ ليرة سورية وأكثر، ناهيك عن ارتفاع تكاليف المأكولات الشعبية ليصل سعر كيلو الحمص الناعم (المسبحة) لـ٨ آلاف ليرة، والمتبل للبيع بأسعار زائدة، لتصل العقوبة إلى الإغلاق مع فرض الغرامة المالية.

وأضاف: بمجرد تنظيم الضبط تتم مراسلة الوزارة بذلك، ويمكن استبدال عقوبة الإغلاق بالغرامة لكن بعد موافقة الوزارة.

وبيّن إبراهيم أن التعرفة الجديدة قيد الدراسة ولم تصدر بعد ولا يمكن حالياً معرفة نسبة الزيادة، منوهاً إلى أن أي تسعيرة جديدة يلحظ فيها كل العوامل المؤثرة على تكلفة المنتج النهائي، سواء موضوع العمالة أم حوامل الطاقة أو أجور النقل أو المواد الداخلة في تكلفة المادة، ذاكراً أن حوامل الطاقة تختلف بين مادة وأخرى كنسبة دخولها بالتكلفة.

وحول أسعار الصمون قال مدير التجارة الداخلية: لم تصلنا شكاوى بأنه يتم بيع كيلو الصمون بـ٣٥٠٠ ليرة وأكثر، ونؤكد على ضرورة الشكوى بحق أي محل يبيع مادة أعلى من الأسعار المحددة من الوزارة أو المديرية.

وأضاف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك: يقدر السعر الرسمي لكيلو الصمون بما يتراوح بين ٢٧٠٠ و٣ آلاف ليرة بالنسبة للطري والقاسي، وكيلو الكعك بـ٥٤٠٠ ليرة، وكيلو السياحي بـ٢٥٠٠ ليرة، مؤكداً تنظيم عشرات الضبوط بحق المحال المخالفة وذلك خلال شهر.

وأشار إبراهيم إلى أن دوريات حماية المستهلك بدمشق موجودة في الأسواق على مدار الساعة، لافتاً إلى الرقابة اليومية وضبط أي مخالفات مع متابعة أي شكوى مقدمة من المواطنين.

تشمل الأطباء الذين تأخروا في تسديد رسومهم ولم يتورطوا بالتعامل مع الإرهابيين

نقيب أطباء إدلب لـ«الوطن»: دراسة لتسوية أوضاع الأطباء الموجودين خارج مناطق السيطرة

محمد منار حميجو

كشف رئيس فرع نقابة الأطباء في إدلب خالد العثمان عن رفع كتاب إلى النقابة المركزية لإيجاد آلية قانونية لتسوية أوضاع الأطباء الملتزمين والموجودين خارج مناطق سيطرة الدولة الذين لم يتم شطبهم من النقابة نتيجة ثبوت تورطهم بالتعامل مع الإرهابيين، موضحاً أن المقترح تضمن أن يدفع الطبيب رسومه من شخص مقيم في مناطق سيطرة الدولة وهذا الشخص يعرف الطبيب جيداً بحيث يتعهد بشكل خطي أن الطبيب ملتزم في عيادته.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد العثمان أن هناك الكثير من الأطباء الذين تم شطبهم نتيجة تأخرهم بتسديد رسومهم المترتبة عليهم للنقابة ممن يوجدون في مناطق خارج سيطرة الدولة ويمارسون عملهم لتخديم المواطنين في تلك المناطق، موضحاً أن هؤلاء يتم العمل حالياً على تسوية أوضاعهم، كاشفاً أنه تم شطب بعض الأطباء بعدما ثبت تورطهم بالتعامل مع الإرهابيين.

وبين أن عدد الأطباء الذين التزموا بدفع الرسوم وهم حالياً ضمن مناطق سيطرة الدولة بلغ ١٨٥ طبيباً من أصل نحو ألف طبيب مسجلين في النقابة إضافة إلى أنه تم تسجيل ٣٣ طبيباً من المقيمين الجدد.

وفيما يتعلق بطلبات الأطباء في مؤتمر فرع النقابة الذي عقد في مدينة خان شيخون في ريف إدلب المحرر منذ أسبوعين بيّن أن من بين المطالب أن يتم الأخذ بالحسبان وضع أطباء إدلب لاستثنائهم من قرار رفع الدعم عن شريحة الأطباء الذين مضى أكثر من ١٠ سنوات لممارستهم للمهنة، موضحاً أن عدد الأطباء الذين من الممكن أن يرفع عنهم الدعم هم نحو ٥٨ طبيباً، متوقعاً أن يتم استثناء فرع إدلب من قرار رفع الدعم أسوة بالنقابات المهنية الأخرى.

وبيّن العثمان أنه من بين المطالب التي تم طرحها رفع رواتب الأطباء المتعاقدين مع القطاع العام مثلا تعاقد طبيب مع مؤسسة المياه وغيرها من المؤسسات، مشيراً إلى أن رواتبهم مازالت قليلة جداً فأطباء إدلب المتعاقدون مع القطاع العام تتراوح رواتبهم ما بين ٧ إلى ٨ آلاف ليرة.

وأوضح أن تعاقد الطبيب مع القطاع العام ليس ملزماً وبالتالي في حال رفض الطبيب التعاقد مع أي جهة فلا يمكن للنقابة إلزامه باعتبار أنها هي التي ترشح الطبيب للجهة العامة للتعاقد معها، مبيناً أن هذه المشكلة عامة وليست خاصة فقط لأطباء إدلب.

وبين أنه من المطالب التي تم طرحها هي إعفاء الأطباء المقيمين من الرسوم السنوية وأن يتم تغطيتها من النقابة المركزية، مشيراً إلى أنه تمت المطالبة أيضاً بالعمل في القانون القديم وهو أن يعطى ابن الطبيب علامات في مفاضلة وزارة الصحة.

وفي السياق أكد العثمان أنه يوجد في الريف المحرر أربعة مراكز صحية تابعة لمديرية الصحة وبإسهام من النقابة لتقديم الخدمات الطبية للمواطنين، مشيراً إلى أن هناك بعض الصيدليات تم افتتاحها في الريف المحرر.

مدير مخابز اللاذقية لـ«الوطن»: لا نقص في الطحين.. ومدير «الحبوب»: المخزون كاف

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد مدير المخابز في اللاذقية تمام ميكائيل لـ«الوطن»، أن مخزون الدقيق جيد ويغطي حاجة الأفران، مشيراً إلى توفر مستلزمات إنتاج الرغيف بشكل عام.

وقال ميكائيل: إن الأمور جيدة في المخابز والطحين يكفي الحاجة إذ تصل الكميات المحددة لكل مخبز في موعدها من دون أي تأخير وفقاً للحاجة اليومية.

وذكر ميكائيل أن عدد المخابز التابعة للقطاع العام ١٨ مخبزاً (نظام إدارة وإشرافاً) موزعة بين مدينة اللاذقية وريف المحافظة، جميعها تنتج الكميات اليومية وفق الطاقة الإنتاجية لكل منها وحسب جداول «تكامل» (المطلوب يومياً من المخصصات بموجب البطاقة الذكية).

وبيّن مدير المخابز أن متوسط الإنتاج اليومي الإجمالي في مخابز القطاع العام يصل لحوالي ٢٠٠ ألف ربطة في اليوم الواحد.

من جهته، أكد مدير فرع مؤسسة الحبوب في اللاذقية ربيع مروّة لـ«الوطن»، أن مخزون القمح جيد ولا خوف عليه، قائلاً إنه وفق تصريحات الوزارة والإدارة العامة فالمخزون كاف والأمور جيدة كإدارة مركزية وحتى في فرع اللاذقية كل الأمور جيدة.

وأضاف مروّة: إن المخزون الحالي من القمح يكفي حتى نهاية العام، حيث يكون قد بدأ موسم القمح الجديد، ليعزز المخزون محلياً، منوهاً إلى أن العام الحالي جيد وأفضل من العام الماضي من هذه الناحية.

وذكر أن الهدف الرئيس للمؤسسة هو دعم الإنتاج المحلي ودعم الفلاح، مع استمرار التشجيع على زراعة القمح المحلي بشراء المحصول بسعر أعلى من القمح المستورد، مبيناً أنه على سبيل المثال كان السعر الماضي لكل طن من القمح المحلي من الفلاح مباشرة بسعر ٨٠٠ ألف ليرة و١٠٠ ألف ليرة مكافأة، وتم رفع سعر الطن للموسم المقبل إلى مليون ونصف المليون ليرة بشكل مبدئي، وسيتم تشكيل لجنة نهاية الشهر الرابع لإعادة تقييم سعر التكلفة وتحديد هامش ربح كبير لدعم مزارعي هذا المحصول الإستراتيجي.

وحول تأثير الحرب الأوكرانية، بيّن مروّة أن لا تأثير لها بشكل مباشر وإنما احتكار التجار هو الذي أثر في أسعار المواد من ناحية التأثر الاحتكاري لها ما أدى إلى رفع الأسعار في الأسواق.

رئيس جمعية المعجنات لـ«الوطن»: ارتفاع أسعار الخبز السياحي بسبب تكاليف جديدة

السويداء-عبير صيموعة

تشهد أسواق السويداء ارتفاعاً قياسياً في أسعار الحلويات الذي تزامن مع ضعف القدرة الشرائية وغلاء المعيشة.

وأكد الأهالي ممن التقتهم «الوطن» عجزهم عن شراء أبسط أنواع الحلويات التي بات طعمها مراً مع ارتفاع أسعارها، حيث سجلت أسعار خبز السمون والخبز السياحي ارتفاعاً خلال الأيام القليلة الماضية في المحافظة ليصل سعر ربطة الخبز السياحي إلى ٣٢٠٠ ليرة وكيلو السمون إلى ٣٥٠٠.

وفي جولة لـ«الوطن» على محلات الحلويات رصدت ارتفاعاً كبيراً في شتى أنواع الحلويات الناشفة من البيتفور والغريبة وغيرها بواقع ٨ إلى ١٢ ألف للكيلو الواحد، على حين ارتفعت بورصة أسعار الحلويات العربية المصنوعة بالقطر ليصل بعضها إلى ١٨ و٢٠ ألفاً، أما الكاتو فإن سعر أصغر قالب تجاوز ١٥ ألفاً ليصل سعر القالب الكبير إلى ٣٠ ألفاً، علماً أن الأسعار تتفاوت بين المحلات بحسب نوعية السمن المستخدم بصناعتها والزبدة.

وأكد كثير من أصحاب المحلات العزوف عن تصنيع أنواع معينة من الحلويات لارتفاع أسعار المواد الأولية من طحين وسكر ومكسرات وزبدة، وبين أحد أصحاب المخابز الخاصة لـ«الوطن» أن هذه الأسعار جاءت بناء على ارتفاع تكاليف الإنتاج من المازوت الصناعي مع ارتفاع أسعار الدقيق المتلاحق الذي وصل سعر الكيس من الطحين سعة ٥٠ كيلوغراماً إلى ١٨٠ ألف ليرة والسكر الذي تجاوز سعر الكيس سعة ٥٠ كغ ١٩٠ ألف ليرة والزيت ٢٤٥ ألفاً للصفيحة سعة ١٦ ليتراً، فضلاً عن أسعار الخميرة ويضاف إليها إيجار التصنيع التي انعكست جميعها على أسعار جميع المواد المنتجة من خبز سياحي وسمون وصولاً إلى جميع أنواع الحلويات، إضافة إلى ارتفاع كل المستلزمات للتعبئة من العبوات الكرتونية وأكياس النايلون وربطاتها المعدنية، حيث وصل سعر الكيلو من الأكياس الشفافة وحده من دون طباعة إلى ١١ ألفاً للكيلو الواحد.

وأشار أصحاب الأفران الخاصة ومحلات المعجنات إلى أن ارتفاع التكاليف الذي لم يتناسب أبداً مع دخل المواطن كان له المتعكس الكبير على الكميات المنتجة وقيمة المبيعات، موضحين أن الارتفاعات المتلاحقة وغير المنطقية دفعت الكثيرين منهم إلى صرف عدد من عمالهم لعدم قدرتهم على مجاراة تكاليف الإنتاج المرتفعة مع انخفاض الطلب ونقص المبيعات، لافتين إلى أنه تم إعداد مطالعة سابقة من قبل أصحاب المخابز بضرورة دعم الدقيق (زيرو) من مطاحن الدولة أسوة بالدقيق التمويني لأن الخبز السياحي يشكل الرديف للخبز التمويني وفي حال تم دعمه فإنه يخفف الضغط على مخابز الدولة ويصبح بمتناول العدد الأكبر من الأسر.

بدوره رئيس جمعية المعجنات في اتحاد حرفيي السويداء تيسير أبو ترابي أكد لـ«الوطن» أن ارتفاع أسعار الدقيق والسكر والزيوت المتلاحق كان له التأثير الكبير على القطاع الخاص، الأمر الذي أدى بالضرورة إلى ارتفاع متكرر بأسعار الخبز السياحي والسمون والكعك إضافة إلى المعجنات والحلويات كما أدى إلى تخفيض الكميات المنتجة منها.

وأشار إلى أن الارتفاعات المتلاحقة بأسعار مواد الإنتاج من دون ثباتها ستؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار المتكرر بحسب تسعيرة تكاليف الإنتاج، وهذا سينعكس بشكل كبير وسلبياً على المواطن، كما أنه سيدفع بالضرورة إلى اضطرار أصحاب محلات الحلويات إلى الإغلاق أو رفع التسعيرة للتقليل من نسبة الخسائر قدر الإمكان، مؤكداً ضرورة اتخاذ خطوة حقيقية من الوزارات المعنية بهدف تقديم الدعم اللازم لجميع مواد الإنتاج وأهمها الدقيق بما يضمن استمرار عجلة الإنتاج وخاصة مادة الخبز السياحي التي تعتبر رديفاً للخبز التمويني.

رئيس فرع جامعة دمشق في السويداء: السكن الجامعي بات ضرورة والمسابقة المركزية لم تحقق الطموحات

السويداء –عبير صيموعة

لا تزال جميع كليات فرع جامعة دمشق في السويداء تفتقد السكن الجامعي الأمر الذي أدى إلى إرهاق الطلاب بأجور النقل المرتفعة وخاصة أن الكليات تتوزع بين عدة مناطق إضافة إلى اضطرار الكثيرين من العزوف عن فكرة استئجار الشقق السكنية القريبة من أمكنة وجود فروع الكليات كافة لارتفاع بورصة أسعار إيجارها والتي لا تتناسب مع دخول الكثير منهم.

وأكد جميع الطلاب ممن تواصلوا مع «الوطن» على ضرورة العمل على دفع مشروع السكن الجامعي إلى حيز التنفيذ.

رئيس فرع جامعة دمشق في السويداء الدكتور خالد كيوان أكد لـ«الوطن» حاجة المحافظة إلى سكن جامعي نظراً للتوسع في جميع فروع الكليات، مشيراً إلى أنه خلال المرحلة القادمة يجب العمل على إقامة السكن الجامعي المطلوب وخاصة مع وجود لحظ لمقر سكني على مساحة ٢٥٠ دونماً تقريباً منذ سنوات والذي يحتاج إلى قرار من رئاسة مجلس الوزراء لتخصيص التمويل اللازم لإقامة المشروع.

وبيّن كيوان أن هناك دراسة لإنشاء أربع كليات جديدة هي «كلية التربية الثانية- كلية الآداب الثانية- كلية الزراعة الثانية إضافة إلى كلية الفنون».

وأكد أنه حسب المعطيات والمعلومات العقود تنتظر للبت بها من رئاسة مجلس الوزراء وخاصة أن إدارة الفرع علمت بأنه جرى التعاقد لتنفيذ تلك الكليات مع وزارة الأشغال، إلا أن نقص التمويل على ما يبدو شكل عائقاً أمام عملية التنفيذ، علما أنه سبق لإدارة الفرع أن طرحت إقامة مبان مسبقة الصنع للتوسع بالفروع وإقامة فروع جديدة إلا أنها لم تنل الموافقة على المشروع حتى تاريخه.

وأشار كيوان إلى أنه تم رفع عدة مقترحات منها افتتاح ماجستير تأهيل تخصص آثار وتاريخ في كلية الآداب وإحداث معهد طاقات متجددة إضافة إلى رفع مقترح افتتاح قسم الوقاية النباتية في كلية الزراعة الثانية وتمت الموافقة على هذا المقترح مع الطلب بالتريث قليلاً لحين تحضير البنية التحتية.

وأكد العمل حالياً على أتمتة شؤون الطلاب بجميع الاختصاصات والربط مع جامعة دمشق عن طريق عملية تأهيل شبكات الإنترنت.

ولفت كيوان إلى حاجة فرع الجامعة لكادر تدريسي وإداري لجميع الفروع ومن الفئات كافة إضافة إلى حاجة الفرع إلى تعيين حراس في جميع الكليات وخاصة مع تعرض معظم الفروع إلى التعديات والسرقات.

وأوضح أن مسابقة التوظيف المركزية لم تلب الطموحات لأن العدد المطلوب لا يحقق حاجة فرع الجامعة في جميع الاختصاصات مع الحاجة الملحة لكل الاختصاصات التدريسية والإدارية لجميع الفروع وخاصة في كلية التربية الثانية والزراعة الثانية والاقتصاد وكلية المهك والعلوم الرابعة إضافة إلى كلية الفنون الجميلة التي تعاني نقصاً كبيراً لارتباط ملاك فروع الكليات بالملاك المركزي لجامعة دمشق.

تشكيك رسمي بادعاء فلاح لنفوق ١٥٠ رأس ماعز بسبب البرد

اتحاد الفلاحين: الرقم ليس صحيحاً.. والصحة الحيوانية: نفوق ١٠ رؤوس بسبب الجوع وليس المرض

طرطوس- هيثم يحيى محمد

خسائر فادحة تقدر بالملايين نتيجة نفوق أكثر من ١٥٠ رأس ماعز تكبدها الفلاح أحمد علي حبيب من قرية الطواحين بريف القدموس (عين جويبة)، بسبب حصار العاصفة والبرد والمرض من جهة وانقطاع الطرق وغلاء الأعلاف والتراكمات الثلجية من جهة ثانية، وبذلك يكون خسر كل ما يملك وخسر مصدر الرزق الوحيد الذي يعيل أسرته.

وتواصل مع «الوطن» بعض المواطنين حول ذلك كما تداولت بعض صفحات التواصل هذا الواقع وناشد الفلاح الجهات المعنية التدخل والمساعدة.. وللوقوف على حقيقة الموضوع تمت متابعة الأمر مع الزراعة واتحاد الفلاحين والمجتمع المحلي.

مصدر محلي موثوق قال إن موضوع الموت بسبب العاصفة والبرد غير دقيق إذا كان وضع القطيع الصحي جيداً ولاسيما أنه معروف في ريفنا أن درجات الحرارة تصل إلى أدنى بكثير مما وصلت إليه وأن الثلوج تحصل بكثافة لكن نحن مع مساعدة هذا الفلاح بأي شكل ولا نريد أن يلحقه أي ضرر لا هو ولا أي فلاح مثله.

رئيس اتحاد فلاحي طرطوس محمد حسين هو ابن منطقة القدموس ومرب في الوقت نفسه قال لـ«الوطن»: فور علمنا بالموضوع مساء الجمعة توجهنا أنا ورئيس الرابطة الفلاحية ورئيس دائرة الصحة الحيوانية في زراعة طرطوس ورئيس دائرة الزراعة بالقدموس وبعض الأطباء البيطريين وزرنا مزرعة الفلاح وجاره صباح السبت الماضي على بعد ٢ كم من بلدة الطواحين وكشفنا بشكل دقيق على الواقع، وتبين أن هناك إهمالاً واضحاً من المربي في إطعام حيواناته وأن سبب نفوق عدد من رؤوس الماعز لديه هو الجوع وليس المرض حيث تبين من خلال التشريح عدم وجود أي مرض وأن العدد الذي وجدناه ميتاً هو عشرة فقط وعندما سألنا عن بقية الرؤوس الناقفة قال لنا إنه قد تكون أكلتها الضباع.

بدوره الدكتور نزيه سليمان مدير الصحة الحيوانية في زراعة طرطوس أكد أن الزراعة قامت بواجبها على أكمل وجه فور علمها بنفوق عدد من الرؤوس حيث توجهنا إلى المزرعة الأولى والثانية، وتبين عدم وجود نفوق في الأولى ونفوق عشرة رؤوس في الثانية وأن سبب الموت الضعف والجوع حيث لم يقدم لهم علفاً لمدة تزيد على الأسبوع وليس المرض وتبين وفق كلام الفلاح أن الأطباء البيطريين أعطوا اللقاح للقطيع عنده قبل عشرة أيام وان نتائج التشريح وأخذ عينات دم أكدت عدم وجود مرض.

وذكر نزيه أنه تم اتخاذ الإجراءات اللازمة من الأطباء البيطريين بعد الزيارة لحرق وطمر الرؤوس النافقة حتى لا يحصل أي وباء منها أو لا تأتي الضباع إليها وإلى بقية القطيع وأعطيت التعليمات اللازمة للفلاحين المربين.

أما بخصوص التعويض على الفلاحين المتضررين فأوضح أن ذلك من اختصاص صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية.